تسهيلات الصندوق للبلدان منخفضة الدخل[1]

تعكس المجموعة الحالية من التسهيلات المتاحة للبلدان المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (PRGT) – ويشار إليها لاحقا باسم "البلدان منخفضة الدخل" – الإصلاحات المتخذة في عام 2009 والتي أنشأت ثلاثة تسهيلات بشروط ميسرة (هي "التسهيل الائتماني الممدد" أو ECF و"تسهيل الاستعداد الائتماني" أو SCF و"التسهيل الائتماني السريع" أو RCF)، بالإضافة إلى الأدوات غير المالية القائمة ("أداة دعم السياسات" أو PSI و"البرامج التي يتابعها خبراء الصندوق" أو SMP).

التسهيل الائتماني الممدد (ECF): يقدم مساعدات مالية للبلدان التي تمر بمشكلات عميقة الجذور في ميزان المدفوعات، ويدعم البرامج الاقتصادية التي تستهدف الانتقال بالاقتصاد الكلي إلى وضع مستقر وقابل للاستمرار يتوافق مع تحقيق النمو والحد من الفقر على أساس قوي ودائم.

الأهلية: البلدان التي تواجه مشكلة مطولة في ميزان المدفوعات، أي حين يكون من المتوقع أن تمتد جهود تسوية الاختلالات الاقتصادية الكلية الأساسية إلى المدى المتوسط أو الأطول.

المدة وتكرار الاستخدام: المدة المبدئية هي 3–4 سنوات، قابلة للتمديد إلى 5 سنوات. وقد تتم الموافقة على اتفاقات متتالية لاستخدام هذا التسهيل الذي يمثل أداة لصرف موارد المساعدة المالية، وليس للاستخدام على أساس وقائي.

شروط الإقراض عالية التيسير: يطبق سعر فائدة صفري على الأقل حتى نهاية 2018، مع مهلة مدتها 5.5 سنوات، وأجل استحقاق نهائي مدته 10 سنوات.

تسهيل الاستعداد الائتماني (SCF): يقدم المساعدات المالية للبلدان منخفضة الدخل التي وصلت أوضاعها الاقتصادية الكلية إلى حالة قابلة للاستمرار بوجه عام، ولكنها قد تواجه احتياجات للتمويل والتكيف على أساس عارض وقصير الأجل، بما في ذلك الاحتياجات المترتبة على الصدمات.

الأهلية: البلدان التي تواجه احتياجا آنيا أو محتملا لدعم ميزان المدفوعات، حيث يُتوقع في العادة أن تنتهي احتياجات التمويل وتصحيح الأوضاع في غضون عامين مما يُرسي أوضاعا اقتصادية كلية قابلة للاستمرار.

المدة وتكرار الاستخدام: يمكن أن تتراوح المدة بين 12 و 24 شهرا. وحتى تتم معالجة الاحتياجات العارضة قصيرة الأجل، عادة ما تقيد المدة في حدود 2.5 سنة ضمن أي مدة طولها 5 سنوات. وقد تتم الموافقة على التمديد وعقد اتفاقات متتالية لهذا الغرض، دون الإخلال بالحدود المذكورة.

الاتفاقات الوقائية: في حالة الاحتياج المحتمل وليس الآني لتمويل ميزان المدفوعات، يمكن معاملة الاستفادة من هذا التسهيل باعتبارها وقائية. والاتفاقات الوقائية للاستفادة من تسهيل الاستعداد الائتماني لا تدخل في حساب الحد الزمني البالغ 2.5 سنة ضمن أي 5 سنوات.

---

[1] الغرض من هذه المذكرة هو تلخيص أهم سمات التسهيلات التي يتيحها الصندوق للبلدان المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (PRGT)؛ ولا يُقصَد بها تقديم بيان كامل أو شامل لهذه السمات.

شروط الإقراض الميسرة: يطبق سعر فائدة صفري على الأقل حتى نهاية 2018، مع مهلة مدتها 4 سنوات وأجل استحقاق نهائي مدته 8 سنوات. ويحصَّل رسم إتاحة قدره 0.15% سنويا على المبالغ غير المسحوبة المتاحة للسحب أثناء كل فترة مدتها ستة أشهر.

التسهيل الائتماني السريع (RCF): يقدم مساعدات مالية محدودة وسريعة بشروط ميسرة مع شرطية محدودة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه احتياجا ملحا لتمويل ميزان المدفوعات. ويمكن تقديم الدعم من خلال هذا التسهيل في مجموعة واسعة من الظروف المتنوعة، بما في ذلك الصدمات والكوارث الطبيعية والطوارئ الناتجة عن الهشاشة.

الأهلية: البلدان التي تواجه احتياجا ملحا لتمويل ميزان المدفوعات حيثما كان تطبيق برنامج اقتصادي كامل أمرا غير ضروري (بسبب الطابع العارض والمحدود للصدمة، على سبيل المثال) أو غير ممكن (بسبب نقص القدرات أو أوجه الهشاشة المحلية، على سبيل المثال).

المدة وتكرار الاستخدام: يُصرف القرض مباشرة، غالبا في دفعة واحدة على غرار ما يحدث إذا كانت هناك حاجة ملحة لتمويل ميزان المدفوعات لفترة محدودة (وخاصة من خلال نافذة مواجهة الصدمات). ويمكن تكرار الاستخدام في غضون أي فترة مدتها ثلاث سنوات إذا كانت احتياجات ميزان المدفوعات ناشئة في الأساس عن صدمة خارجية أو كان للبلد المعني سجل أداء سابق في تطبيق سياسات اقتصادية كلية ملائمة. وبالنسبة للبلدان التي تسعى لتكرار الحصول على موارد من خلال هذا التسهيل حتى تبني سجلا للأداء، كما هو الحال مع الدول الهشة، يُحبَّذ تطبيق برنامج يتابعه خبراء الصندوق (SMP) في نفس الوقت. ويبلغ الحد الأقصى لصرف الموارد دفعتين في أي فترة مدتها 12 شهرا. وقد يؤدي تكرار الاستخدام إلى تيسير الانتقال للتسهيل الائتماني الممدد.

شروط الإقراض عالية التيسير: يطبق سعر فائدة صفري، مع مهلة مدتها 5.5 سنوات وأجل استحقاق نهائي مدته 10 سنوات.

أداة دعم السياسات (PSI): هذه الأداة غير المالية المتاحة للبلدان منخفضة الدخل التي لا تريد أو لا تحتاج إلى مساعدات مالية من الصندوق هي أداة للحصول على مشورة ودعم من الصندوق دون اتفاق للاقتراض. وتساعد هذه الأداة البلدان المستفيدة على تصميم برامج اقتصادية فعالة تقدم إشارات واضحة بتأييد الصندوق للسياسات القوية المتبعة في هذه البلدان.

الأهلية: البلدان التي ليس لديها احتياج راهن أو مرتقب لتمويل ميزان المدفوعات، ولا تتطلب أي تصحيح كبير في سياساتها الاقتصادية الكلية، ولديها مؤسسات تتسم بجودة كافية لدعم أدائها الاقتصادي الجيد.

المدة وتكرار الاستخدام: تتراوح المدة المبدئية بين سنة و 4 سنوات، قابلة للتمديد بحد أقصى 5 سنوات. ويجوز طلب الاستفادة من الأداة لمدد متعاقبة ما دام البلد المستفيد لا يزال مؤهلاً لاستخدامها.

الاستخدام مع الأدوات المالية: لا يجوز استخدامها بالتوازي مع التسهيل الائتماني الممدد (ECF)، ويمكن استخدامها مع التسهيل الائتماني السريع (RCF) أو تسهيل الاستعداد الائتماني (SCF) إذا نشأت احتياجات تمويلية قصيرة الأجل، أو مع تسهيل الاستعداد الائتماني إذا كان وقائيا في فترات زيادة عدم اليقين أو المخاطر.

البرامج التي يتابعها خبراء الصندوق (SMP): هي اتفاقات غير رسمية بين خبراء الصندوق والسلطات الوطنية لمتابعة تنفيذ برنامج اقتصادي. ويمكن أن تساعد البرامج التي يتابعها خبراء الصندوق على بناء سجل أداء في مجال تنفيذ السياسات، مما يمهد السبيل

لاتفاق مالي جديد (مثل التسهيل الائتماني الممدد) أو صرف موارد من خلال التسهيل الائتماني السريع، أو لاستئناف اتفاق قائم خرج عن المسار المقرر له.

الأهلية: متاحة لكل البلدان الأعضاء (ليس فقط البلدان المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر).

المدة وتكرار الاستخدام: يتوقع في العادة أن يغطي 6 أشهر على الأقل، بحد أقصى 18 شهرا. ويمكن تكرار الاستخدام.

الاستخدام مع الأدوات المالية: يمكن استخدامها بالتوازي مع التسهيل الائتماني السريع (RCF).

سياسة الاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر:

يتحدد الحصول على التمويل من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة احتياج ميزان المدفوعات في البلد العضو، وقوة برنامجه الاقتصادي، وقدرته على السداد للصندوق، وحجم قروضه القائمة المستحقة للصندوق، وسجل أدائه السابق في استخدام قروض الصندوق. ويمكن أن تكون المستويات المتعارف عليها للاستفادة من الموارد (انظر الجدول الملحق) نقطة بدء للنظر في مستوى الاستفادة الملائم، ولكنها لا تمثل حدودا قصوى أو دنيا.

الجمع بين موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر وحساب الموارد العامة:

من المفترض أن تحصل البلدان المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر على دعم مالي من الصندوق في شكل مزيج (بنسبة 2:1) من الموارد ذات الشروط الميسرة (الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر أو PRGT) وغير الميسرة (حساب الموارد العامة أو GRA) في الأحوال التالية:

- إذا كان مستوى نصيب الفرد من الدخل في البلد المعني أعلى من الحد الأقصى التشغيلي لأهلية الحصول على موارد المؤسسة الدولية للتنمية ("آيدا") أو كان يزيد على 80% من هذا الحد التشغيلي مع احتفاظ البلد المستفيد بقدرته السابقة والمرتقبة على النفاذ إلى السوق؛

و

- إذا لم يُثبِت التقييم أن البلد المعني يواجه مخاطر كبيرة تهدد بوصوله إلى مرحلة المديونية الحرجة أو أنه وصل إلى هذه المرحلة بالفعل.

ومن المتوقع للبلدان التي لا تتوافر فيها هذه الشروط (ومن ثم لا تندرج ضمن "البلدان المفترض حصولها على مزيج من الموارد") أن تحصل على احتياجاتها التمويلية من موارد "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر". وإذا كانت الاحتياجات التمويلية تتجاوز الحدود المطبقة للاستفادة من موارد هذا الصندوق، يمكن الحصول على التمويل الإضافي المطلوب من خلال موارد "حساب الموارد العامة".

وفي حالة الجمع بين الموارد كما في الحالات الأخرى، تتحدد الاستفادة من الموارد حسب كل حالة على حدة وفقا لاحتياجات ميزان المدفوعات، وقوة البرنامج، والقدرة على السداد للصندوق.

آلية أسعار الفائدة:

يجري الصندوق مراجعة كل عامين لمستوى أسعار الفائدة المستخدمة في التسهيلات الميسرة تحت مظلة الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وتطبق حاليا أسعار فائدة صفرية على التسهيلات الميسرة الثلاثة التي يمولها هذا الصندوق، علما بأنه تم في يوليو 2015 تحديد سعر فائدة صفري دائم للتسهيل الائتماني السريع (RCF). وفي أكتوبر 2016، عدل الصندوق آلية تحديد أسعار الفائدة لتسهيلات الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (التي تنطبق على التسهيل الائتماني الممدد وتسهيل الاستعداد الائتماني) وحافظ على أسعار الفائدة الصفرية لكل قروض الصندوق الميسرة حتى نهاية ديسمبر 2018 على الأقل. ومن المتوقع إجراء المراجعة التالية لأسعار الفائدة قبل نهاية عام 2018.

الجدول 1- تلخيص للمستويات المتعارف عليها والحدود والضمانات الإجرائية

حدود الاستفادة 1/	
حدود الاستفادة التراكمية	
كل التسهيلات تحت مظلة الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر	
العادية	225
الاستثنائية	300
التسهيل الائتماني السريع (RCF)	
العادية 2/	75
نافذة تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية 2/	75
أداة التمويل السريع (RFI)	75
حدود الاستفادة السنوية	
كل التسهيلات تحت مظلة الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر	
العادية	75
الاستثنائية	100
تسهيل الاستعداد الائتماني (SCF) (وقائي)	
المتوسط السنوي	37.5
عند الموافقة	56.25
التسهيل الائتماني السريع (RCF)	
العادية 2/	18.75
نافذة تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية2/	37.5
أداة التمويل السريع (RFI)	37.5
المستويات المتعارف عليها 3/	
التسهيل الائتماني الممدد (ECF) لثلاث سنوات 4/	
حدود الاستفادة العالية	90
حدود الاستفادة المنخفضة	56.25
تسهيل الاستعداد الائتماني لمدة 18 شهرا 5/	
حدود الاستفادة العالية	90
حدود الاستفادة المنخفضة	56.25
نسب المزج (الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر: حساب الموارد العامة) للبلدان الأعضاء التي يفترض حصولها على مزيج من التمويلات 6/	2:1 مع حد أقصى للموارد المقدمة بشروط ميسرة حسب العرف المعمول به (كل استفادة لاحقة من حساب الموارد العامة)
الضمانات الإجرائية	
تحليل جديد لإمكانية الاستمرار في تحمل الدين 7/	
مجموع الموارد المتاحة في أي فترة طولها 24 شهرا	60
اجتماع غير رسمي للمجلس التنفيذي قبل التقدم بطلب جديد للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر 8/	
مجموع الموارد المتاحة في أي فترة طولها 36 شهرا	135

1/ حدود الاستفادة الجديدة السارية اعتبارا من 26 يناير 2016 لا تؤثر على صرف الموارد بموجب الاتفاقات الموافق عليها قبل ذلك التاريخ وأي تغييرات في مستويات الموارد المتاحة يتعين أن تكون مبررة من واقع احتياجات ميزان المدفوعات طبقا للسياسات المعمول بها لزيادة حجم الاستفادة. وتُحسَب القروض المقدمة من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر والقائمة اعتبارا من 26 يناير 2016 ضمن حدود الاستفادة السنوية والتراكمية الحالية من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

2/ أي موارد يتم الحصول عليها من خلال أداة التمويل السريع تُحسَب أيضا ضمن هذه الحدود.

3/ تنطبق المستويات المتعارف عليها لحدود الاستفادة العالية إذا كان القرض القائم من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر أقل من 75% من حصة البلد العضو في الصندوق. ولا تنطبق هذه المستويات المتعارف عليها إذا كان هذا القرض أكبر من 150% من الحصة.

4/ بالنسبة لاتفاقات التسهيل الائتماني الممدد البالغة 4 سنوات، يُتوقع تحديد الموارد المتاحة للسنة الرابعة حسب متوسط الاستفادة السنوية بما يتوافق مع المعيار الذي كان يمكن أن ينطبق في حالة عقد اتفاق مدته 3 سنوات للاستفادة من هذا التسهيل. ولا ينطبق المعيار على البلدان التي تتجاوز حدود استفادتها الحالية من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر 150% من حصة عضويتها.

5/ بالنسبة لاتفاقات تسهيل الاستعداد الائتماني التي تغطي أي مدة أخرى، يتم تعديل المستويات المتعارف عليها المعتادة على أساس تناسبي للحفاظ على حدود الاستفادة المتوسطة المحسوبة على أساس سنوي دون تغيير.

6/ بالنسبة للتسهيل الائتماني السريع، الذي لم يتحدد معيار له، يستخدم الحد الأقصى للاستفادة من الموارد ذات الشروط الميسرة باعتباره الحد السنوي المطبق، بينما يطبق هذا الحد الأقصى على حد الاستفادة السنوي المتوسط في حالة تسهيل الاستعداد الائتماني الذي يعامل كتسهيل وقائي.

7/ يشترط إجراء تحليل جديد لإمكانية الاستمرار في تحمل الديون بالنسبة لأي طلب تمويل من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر إذا كان ينطوي على استفادة استثنائية من الموارد ذات الشروط الميسرة أو يتعلق ببلد عضو توجد مخاطر كبيرة تهدد بوصوله إلى مرحلة المديونية الحرجة أو أي بلد عضو وصل إلى هذه المرحلة بالفعل.

8/ يشترط أيضا عقد اجتماع غير رسمي مبكر للمجلس التنفيذي إذا كان الطلب المالي ينطوي على استفادة استثنائية من التمويل الميسر.